

مع بداية [#الازمة الاقتصادية](#) المالية الحادة في لبنان، سيطر على الحيز المعرفي الباحث في امور المسألة اللبنانية وجوانبها "مدرستان" او فريقان من "الخبراء". الاول معظمه من خلفية التمويل والتدقيق والمحاسبة المالية، ركز بشكل كبير على أرقام الخسائر وفداحتها. الثاني جله ممن يقارب الازمة من منظار الاقتصاد السياسي والاجتماعي غالباً محللاً الظواهر الاقتصادية وارتباطها بممارسة الحكم بطرق فاسدة وملتوية.

الفريق الاول، وهو من مدرسة المال والمصارف والمحاسبة، ظهر بقدرته على كشف الخسائر وبراها عبر ارقام ومصفوفات ومرئيات، لكنه غاص كثيراً في إحصاءاته حتى غلب عليه نهج المدقق في الخسائر مع تغييب للسياسة في تحليله. هذا الاضمحلال للسياسة والبقاء في مربع التقنية مرده اسس التعليم عند افراد هذه المدرسة وجلهم من جامعات غربية التي ابتعدت منذ عقود في مناهجها عن التسييس بالمعنى التحليلي للكلمة واعتمادها المعادلات الرياضية، هذا كان قد ظهر جلياً ما قبل [#الانهيار المالي](#) في الـ 2008-2009 حيث فشل الكثير من الاقتصاديين في تقدير غياب السياسات المنظمة للاستثمارات المالية الخطرة والتي ادت الى الممارسات الملتوية لمصرفيين ومستثمرين واوصلت الى الانهيار الكبير. فالامر الذي لا مفر منه كما قال الاقتصادي الأميركي بول كروغمان هو ان الاقتصاد يدور في سياق سياسي. هذه هي الحال في لبنان حيث غلب التدقيق في الخسائر على عمل هذه المدرسة ومنهم مصرفيون سابقون مما جعل هذا الفريق في بعض الاحيان اسيراً لعملية اكتشاف فداحة الانهيار بالارقام حتى امسى وكأنه يريد ان يشمت بهول ما اصابنا من خسائر وكأنه يرد رؤية "الوحش يتصور جوعاً".

الفريق الثاني، ممتن التحليل الاقتصادي وربطه بالسياسة مع تأثير ايديولوجي واضح في التحليل، قدم خطاباً مقنعاً لأسباب الانهيار وارتباطه بالممارسة السياسية المدنسة بالفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ. لكنه سطع عالياً في لوم ما اسماه بشكل متسرع "الاوليغارشية" حتى افتقد تحليله المداخل المطلوبة لمعالجة الظواهر المشوهة - غير ترداده لازمة "اسقاط المنظومة" كمدخل الزامي لبداية مسار الاصلاح. وتوصيف الطبقة المسؤولة عن انهيارنا بالاوليغارشية من مريدي اليسار بداية وثم من قبل غيرهم كان فعلاً ذكياً في عملية تحديد "العدو" لآلاف الثائرين والمعترضين منذ 17 تشرين الماضي لكنه اتى معرفياً غير مكتمل لأنه افترض ان المسؤولين عن الانهيار هم طبقة صغيرة متماسكة تعمل كالبنيان المرصوص ولم ينظر الى مسببي الازمة كشبكة واسعة متفرعة ومتعددة الرؤوس والاذرع تعمل تارة بتناقضاتها وطوراً بتوافقها، نظامها اقرب الى مزيج من البلوتوقراطية والكلبيتوقراطية المحمية بالفيتوقراطية الطائفية (حق النقض عند الطوائف).

اذن، امام كل ازماننا المتعددة والعميقة، نحن ايضا في مأزق معرفي بين غائص في مصفوفاته ومعادلاته الرياضية مبتعداً عن السياسة وناكراً لتداعياتها بشكل عام او للعقم في صنع سياسات بشكل خاص في لبنان واخر محلقاتاً في ايديولوجياته وهي معظمها من ازمنة غابرة، وكأننا في سهو مقصود او غير مقصود عن "وسط ضائع". هذا الوسط المفقود اساسه فهم اعرق علاقة الاقتصاد بالناس وحيواتهم وادراك العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والسياسي. هنا لا بد من الاحاطة الدقيقة بمدى تأثير التشوّهات العميقة كالاحتكار التاريخي لقطاعات شتى من ناحية، والدور المتختم للدولة في الاقتصاد خاصة ما بعد التسعينيات من ناحية اخرى على العلاقات الاجتماعية وبالطبع السياسية. فالاحتكارات هي من التشوّهات القاتلة لأي اقتصاد تجعله غير منتج وتنتفي التنافسية مما يشرع اسعار الخدمات والبضائع بشكل باهظ وغير منطقي وخصوصاً من قبل المستوردين الذين كوفتوا مؤخراً من خلال استنزاف جزء كبير من دولارات المودعين لتمويل احتكاراتهم. بالرغم من ذلك لم نشهد في الفترة الاخير أي نقاش او محاولات للضغط على المجلس النيابي للبحث في إقرار قانون يتعلق بإلغاء الوكالات الحصرية. وبالتوازي مع احتكار القلة قطاعات رئيسية كالمصارف والدواء وتعهدات المشاريع الكبرى الخ.

في المقابل وصل تضخم دور الدولة في التوظيف والخدمات العامة، غالباً لأسباب زبائنية ولاستغلال الموارد المتاحة في القطاع العام لتعميق الرأسمال السياسي للزعماء، لمرحلة غير مستدامة. فأعداد الموظفين الحكوميين والعسكريين منذ حوالي عشر سنوات في ارتفاع وادركت مع اواخر الـ 2019 مستويات غير منطقية حيث اكثر من ثلث اليد العاملة المنظمة في البلد اصبح في القطاع العام مع تردي واضح للكفاءة والانتاجية. فقد زاد حجم القطاع العام في لبنان (مع الاسلاك الأمنية والعسكرية) من 175,000 في العام 2000 إلى حوالي 300,000 في العام 2017 بالإضافة الى تعيين الاف المياومين في القطاع العام بطريقة غير قانونية بعد إقرار قانون وقف التوظيف في العام 2017. كذلك الاف المياومين والموظفين بالفاتورة والذي خلق قطاعاً عاماً غير نظامي (informal public sector) مما يعزز من الزبائنية ويضعف آليات المراقبة والمساءلة. وما زاد من التخمة في دور الدولة في الاقتصاد هي السياسات الخاطئة للدعم خاصة لشركة الكهرباء الذي استنزف ما يقدر بـ 40 مليار دولار لقطاع لا يزال مهدراً للموارد وغير كفؤ.

يمكن القول ان بعض من هذه النقاط اعلاه نوقشت في الاشهر الماضية لكنها لا تزال اما مشتتة او لم تشكل بعد سردية متماسكة لخلق رأي عام وازن. فالمطلوب، بادئ ذي بدء، في عملية البحث عن "الوسط الضائع" التعمق اكثر في صواب نقطة النقاء المدرستين اعلاه المبشرة بحتمية الانهيار قبل الشروع في مسار الحل واجراء نقد صريح للنظرية هذه. فهذا التكهن بالسقوط، ونحن طبعاً لسنا بعيدين عنه، سيكون ثمنه باهظاً وأثاره جسيمة ويتعذر الغاء مفاعليه الا خلال عقود. اضع الى ذلك ان الانهيار المنتظر لن يؤثر كثيراً في معظم الطبقة السياسية الحالية بل سيحيي وينمي شبكات الزبائنية مع جمهور منهك يبحث عن سبل عيشه. ثم لا بد، من بعدها، من البحث في سبل مقارنة التشوهات الهيكلية بشكل تدريجي حتى لا يساهم التفكيك المتسرع للنظام القائم في افقار سريع لما تبقى من طبقة وسطى، في المستويين الادنى والاعلى، من موظفين واساتذة وعسكريين.

مع مطالع عام جديد، وفي ظل الانسداد الواضح في الافق، لا بد من بدء حوار اجتماعي-سياسي-اقتصادي هادئ حول امكانية وجود مداخل منطقية تحقق مكاسب تراكمية لحل الازمات يمكنها ان تجنب البلد وناسه درب الهلاك.

